مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الثالث والثمانون
(يناير 2023)

السنة التاسعة والأربعون
تأسست عام 1974

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : 2016/24330

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الثالث والثمانون - يناير 2023

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ عبيـــر عبدالمنعم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحـــدة النشـــر

أ/ رانـدا نـوار وحـــــدة النشـــر

أ/ زينب أحمد وحـــــدة النشـــر

أ/ رشـا عاطف وحـــــدة النشـــر

أ/ أمـل حسـن رئيس وحدة التخطيط والمتـابعة

المحرر الفني

ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني

إســلام أشـــرف وحـــــدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. رباب حسن إبراهيم سليمان

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني — عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق — عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل — عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر — أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد — رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر — كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن — عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي — (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت — أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر – مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة — كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي — عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي — كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره — كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم — كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي — نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز — عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود — رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض — كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر — كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي — كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 83

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**	
1- **الأستاذ الدكتور أشرف مؤنس «أضواء على منهجيته في البحث التاريخي»** ..... أ.د. محمد مؤنس عوض & د. داليا محمد مؤنس عوض	**40-3**
2- **العرب والسلام المصري الإسرائيلي 1949-1979** ..... د. أحمد المتولي محمد عبده	**198-41**
3- **الانتخابات الأمريكية لعام 2020م «دراسة في استطلاعات الرأي العام الأمريكي»** ..... م.د. لارا حسين علي البدري	**232-199**
• **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**	
4- **واقع الاندماج الاجتماعي – الاقتصادي لدى المهاجرين السوريين قسريًّا في المجتمع المصري** ..... الباحثة/ حلا منير زوبتة	**258-235**

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMIC STUDIES**

5- **إمكانية استفادة مصر من تجربة القطاع الصناعي الماليزي في دعم التنمية الاقتصادية «دراسة مقارنة»** **338-261**
الباحث/ محمد السعيد علي جويلي

- **الدراسات الإعلامية MEDIA STUDIES**

6- **دور السينما في تكوين الصورة الذهنية للمُضطرب نفسيًا لدى الجمهور المصري «دراسة ميدانية»** **384-341**
الباحث/ عمرو أحمد محمد عمر شهدي

واقع الاندماج الاجتماعي – الاقتصادي لدى المهاجرين السوريين قسريًّا في المجتمع المصري

THE REALITY OF SOCIO-ECONOMIC INTEGRATION FORCED SYRIAN IMMIGRANTS IN EGYPTIAN SOCIETY

الباحثة/ حلا منير زوبتة

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب– جامعة عين شمس

Researcher/ Hala Mounir Zubta

Department of Sociology

Faculty of Arts, Ain Shams University

7ala.a.129@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

لملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاندماج الاجتماعي _الاقتصادي لدى المهاجرين السوريين قسريًا في المجتمع المصري، والوقوف على أهم العوامل المساعدة لتحقيق اندماج السوريين في المجتمع المصري، وبيان أهم العوائق والتحديات التي حالت دون تحقيقه من مشكلات تتعلق بالمهاجرين السوريين أنفسهم أو مشكلات تتعلق بالمجتمع المصري متمثلًا بأفراده ومؤسساته العامة.

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية؛ حيث اعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي التحليلي بشقيه الكمي والكيفي، ولتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته اعتمدت الباحثة على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وطريقة المقابلة المفتوحة، وهي إحدى الطرق الكيفية في جمع البيانات، ولجأت الباحثة لتلك الطريقة لتدعيم البيانات والمعلومات التي جمعتها بطريقة كمية، واعتمدت الباحثة في جمع البيانات على أداتي الاستبيان والمقابلة لتدعيم النتائج. مثّل مجتمع البحث العام جميع السوريين الموجودين في جمهورية مصر العربية المسجلين وغير المسجلين لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين، وقد بلغ عددهم 132.871 من بينهم 55.328 طفلًا. وبالنسبة لعينة البحث فقد بلغ حجم العينة (186فردًا سوريًا، 120 من الذكور بنسبة 64.5%، و66 من الإناث بنسبة 35.5%)، أُختيرت مفرداتها بطريقة عمدية.

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: أدى تجانس الخصائص الاقتصادية بين المهاجرين السوريين والمجتمع المصري، ووجود فرص اقتصادية للإنتاج والمنافسة واعتبار مصر أرضًا خصبة مناسبة للعمل والاستثمار؛ إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي ووجود منفعه لكلا الطرفين. يعد الحصول على الإقامة القانونية من أكبر المشكلات التي عانى منها المهاجرون السوريون وحدّت من اندماجهم وحصولهم على العمل، وإحساسهم بالاستقرار في المجتمع المصري.

Abstract:

The study aimed to identify the reality of the socio-economic integration of forced Syrian immigrants into Egyptian society .And the identification of the most important factors helping to achieve the integration of Syrians into Egyptian society, and the most important obstacles and challenges that prevented this investigation, whether with problems related to the Syrian immigrants themselves or problems related to the Egyptian society represented by its individuals and public institutions.

This research is a descriptive research, as the researcher relied on the analytical descriptive method, both quantitative and qualitative. To achieve the objectives of the research and answer its questions, the researcher relied on the method of social survey in the sample, and the open interview method, which is one of the qualitative methods of collecting data. The researcher resorted to this method to support the data and information collected in a quantitative manner. In collecting data, the researcher relied on a questionnaire tool and the interview to support the results. The public research community represented all Syrians in the Arab Republic of Egypt, whether registered or not registered with the High Commissioner for Refugees, whose number reached 132,871, including 55,328 children. As for the research sample, the sample size was (186 Syrian individuals, 120 males or 64.5%, and 66 females, 35.5%). Its vocabulary has been deliberately chosen.

The research reached several results, the most important of which are: The homogeneity of economic characteristics between the Syrian immigrants and the Egyptian society, the existence of economic opportunities for production and competition and the consideration of Egypt as a suitable fertile land for work and investment led to the promotion of economic integration and the existence of benefits for both parties. Getting legal residency is one of the biggest problems that Syrian immigrants have suffered from, and has limited their integration, access to work, and their sense of stability in Egyptian society.

المقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة القسرية واحدة من أخطر الحركات السكانية في العصر الحديث، وإحدى القضايا البارزة بوصفها مشكلة سياسية _ اجتماعية شديدة الحساسية تمس جميع شرائح المجتمع، وفي الفترة الأخيرة تفاقمت هذه الصورة بشكل كبير؛ فالحروب والصراعات والاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة أدت إلى هجرة قسرية متتالية لأعداد كبيرة من اللاجئين، الذين وجدوا في الهجرة ملاذهم الوحيد للهروب من واقع يعيشونه وتحولات مجتمعية تمر بها بلادهم؛ حيث تحمل تلك التحولات اختناقات اقتصادية واجتماعية وضغوطًا كبيرة عليهم، وتصاعد هذه الضغوط وانخفاض مستوى المعيشة بالإضافة إلى تفاقم الأزمات والنزاعات، كل ذلك جعل من الهجرة أحد الحلول أمام الأفراد والأسر في محاولتهم الوصول إلى الأمان والعيش الكريم المؤقت إلى حين تمكنهم من العودة إلى وطنهم. وبحسب تقرير مفوضية اللاجئين هناك 79.5 مليون من المهاجرين قسريًا حول العالم مع نهاية عام 2019م (26.5 مليون لاجئ منهم: 20.4 مليون لاجئ بموجب ولاية مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، و5.6 مليون لاجئ فلسطيني بموجب ولاية الأنوروا، 5.7 مليون نازح داخليًا، 4.2 مليون طالب لجوء، 3.6 مليون لاجئ فنزويلي).

ومنذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011م، تشهد البلاد تزايدًا في أعداد اللاجئين؛ إذ بلغ عدد اللاجئين السوريين 5556417 لاجئ، يتمركز العدد الأكبر منهم في تركيا بإجمالي 3576344 لاجئ، في حين بلغ العدد في لبنان حوالي 915 ألف لاجئ، وحوالي 655 ألف لاجئ في الأردن، وفي العراق 245810 لاجئ، أمَّا في مصر فبلغ العدد 129210 ألف لاجئ[1]. ومع طول أمد الأزمة التي يعيشها اللاجئون السوريون، وتناقص الدعم المادي المقدم من المانحين الدوليين؛ يجد اللاجئون أنفسهم في خضم العديد من التحديات في بلدان اللجوء، التي وإنْ اختلفت في بعض جزئياتها من حيث كيفية التعامل مع اللاجئين؛ فإنَّها تفرض عليهم في

الوقت نفسه النسبة الأكبر من تحمل مسئولية تأمين سبل العيش والاعتماد على ذواتهم وعثورهم على مصدر رزق، فعلى المهاجر فور وصوله إلى المجتمع الجديد أنْ يجد وظيفة جيدة بسرعة؛ للتخفيف من محنة أسرته وللتغلب على الفقر والإذلال المرتبط في كثير من الأحيان بالمساعدات الإنسانية. وتتفاقم هذه المشكلة خاصة في البلدان التي تستقبل اللاجئين بنسب عالية.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

على الرغم من أنَّ تدفقات اللاجئين تفرض أعباء على الدول والمجتمعات المضيفة من حيث التكاليف الناشئة عن الحاجة إلى توفير الغذاء والمأوئ والإسعافات الأولية للاجئين، وتكاليف اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك توفير الرعاية الصحية وتكاليف التعليم والتدريب المهني؛ فإنه من جهة أخرى قد يشكل تدفق اللاجئين جانبًا إيجابيًا إذا استُهدفت المكاسب المحتملة من اللاجئين من خلال جملة من الأمور، أهمها الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الناجح الذي يلعب دورًا مهمًا في تحسين الاقتصاد وتنميته في الدول المضيفة، فيمكن أنْ يكون اللاجئون مساهمين في الابتكار ونمو الناتج المحلي من خلال الإفادة من تعليمهم ومهاراتهم واستعداداتهم للعمل، ويمكن أنْ يملؤا مجالات مهمة في القطاعات الاقتصادية، وأنْ يسهموا في سوق العمل إذا تحقق الأثر الإيجابي لهم من خلال الوصول إلى الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الناجح في المجتمع المضيف.

أكد العبد الله [2](2018م)، وجود عدد من التحديات التي تواجه السوريين في سوق العمل التركية، وتؤثر سلبًا على تنمية سبل عيشهم المتمثلة في قوانين العمل والأجور والتعويضات وبنية العمل المادية، ووجود عدد من العراقيل المرتبطة بكل من الحكومة التركية ومنظمات المجتمع المدني السوري والتركية، وحتى بالسوريين أنفسهم، كعدم وضوح الاجراءات القانوينة الخاصة بعمل اللاجئين واكتمالها، وعدم التعاون

والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني السورية والتركية، وعدم تبني الجهات الحكومية سياسات فاعلة من أجل تأسيس سبل العيش.

وأشارت دراسة Zeinab[3] (2016م) إلى آثار تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان سلبًا على الحياة في لبنان على كل المستويات، التي خلقت تحديات اقتصادية أضعفت المحركات الرئيسة للاقتصاد، وتراجع التجارة والمصارف، بالإضافة إلى التغير في معايير سوق العمل التي أصبح معها من الصعب على الشباب إيجاد فرص عمل نظامية برواتب منخفضة أمام التنافس الكثيف في القطاع غير الرسمي، كذلك فقد أدى ارتفاع الطلب المتزايد والعرض المحدود للسكن إلى ارتفاع أسعار الإيجارات والعقارات.

في البحث الحالي حاولت الباحثة تسليط الضوء على واقع الاندماج الاجتماعي _ الاقتصادي لدى اللاجئين السوريين في المجتمع المصري، وبيان أهم التحديات التي وقفت في طريق تحقيقة من جانب المهاجرين أنفسهم أو من جانب المجتمع المصري متمثلًا في مؤسساته العامة.

ولتحقيق هذا الهدف، حاولت الباحثة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. التعرف على واقع عملية الاندماج الاجتماعي _ الاقتصادي للمهاجرين السوريين قسريًا في المجتمع المصري، ولتحقيق هذا الهدف حاولت الباحثة الإجابة عن التساؤلات التالية:

– ما أشكال الاندماج الاقتصادي للمهاجرين السوريين في المجتمع المصري؟

– ما الوسائل التي اتبعها المهاجرون السوريون للانخراط في سوق العمل والإنتاج في مصر؟

– ما هي أهم المعوقات أمام المهاجرين السوريين التي تحد من اندماجهم في المجتمع المصري؟

المفاهيم والتعريفات الاجرائية:

الهجرة القسرية:

تُعرف الهجرة القسرية " بأنها حركة الهجرة التي يتوفر فيها عنصر الضغط والإجبار، بما في ذلك الخوف من الاضطهاد والخطر على الحياة والرزق، سواء أبفعل البشر أم بفعل الطبيعة، مثل: اللجوء أو النزوح داخليًا، والنزوح بسبب الكوارث الطبيعية أو البيئية، أو بسبب الكوارث الكيميائية أو النووية، أو بسبب المجاعة أو المشاريع التنموية"[4]، ومن الناحية الإجرائية يقصد بالهجرة القسرية في دراستنا "مجمل حركات المهاجرين التي يتوافر فيها عنصرا الضغط والإجبار؛ بسبب الحرب الدائرة والنزاعات المستمرة في الجمهورية العربية السورية، وما يترتب عليها من نزوح السوريين والاستيطان في جمهورية مصر العربية بوصفهم لاجئين مسجلين في منظمة الأمم المتحدة للاجئين أو غير المسجلين فيها.

تعريف اللاجئ أو المهاجر:

في هذه الدراسة سوف يستخدم مصطلح "المهاجر القسري" و"اللاجئ" على أنهما معادلان لبعضهما البعض؛ نظرًا للطابع القابل للتبادل لهذين المفهومين في أدبيات الاندماج الاجتماعي؛ حيث يمثل اللاجئون فئة خاصة من المهاجرين القسرين الذين يُقبلون تحت إشراف خاص من البلد المضيف، ووفقًا لبيانات المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة؛ فإنَّ هناك 70.8 مليون نازح في عالمنا اليوم، ضمن هذا العدد 25.9 مليون شخص يوصفون بـ"اللاجئ"، بينما يعيش مايقرب 4 ملايين شخص دون أي وصف "عديمي الجنسية" أمَّا الباقي فلهم أوضاع مختلفة[5].

يُعرف اللاجئ حسب اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951م والبروتوكول المكمّل لها لعام 1967م بأنه : " كل شخص يوجد، بسبب خوف ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقة، أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أنْ يستظل بحماية ذلك البلد"(6). وكذلك عرفت منظمة الوحدة الأفريقية اللاجئ على أنه " كل فرد يجد نفسه مجبرًا بسبب اعتداء خارجي. أو احتلال، أو هيمنة غربية أو أحداث مخله بالنظام العام في مناطق معينة من البلد الذي يحمل جنسيته أو بلده الأم، أو على امتداد أراضيه، على مغادرة مكان إقامته المعتاد طلبًا للجوء في مكان آخر خارج البلد الذي يحمل جنسيته أو جنسية بلده الأم".

الاندماج الاقتصادي:

يعد الاندماج مفهوم متنازع عليه بشكل أساسي؛ إذ لم يُتفق على تعريف واحد له، ولكن يمكن استنتاج وجهة نظر مشتركة حول هذا المفهوم من خلال الأدبيات التي تناولته، ويمكن التعبير عنها بأنها: عملية ثنائية الاتجاة متعددة الأبعاد، تشمل التعددية أو التثافقة التي تنطوي على اكتساب المعرفة والمهارات، مثل: لغة البلد المضيف من أجل إيجاد الطريق بنجاح في المجتمع المضيف، وأيضًا قدرة اللاجئين على المشاركة في المؤسسات المجتمعية، مثل: سوق العمل والإسكان والنظام التعليمي حسب إنجازاتهم وخبراتهم في التوظيف ودرجة التعليم، وأخيرًا قدرة اللاجئين على الدخول في التفاعلات والاتصالات المجتمعية بين المجموعات في المجتمع الجديد؛ حيث تبدأ منذ لحظة الوصول إلى الدولة المضيفة، وتتطلب من اللاجئين رغبة في الاندماج مع الأسلوب الجديد للمجتمع المضيف، وفي الوقت نفسه تتطلب من البلد المضيف رغبة في تسيير هذا الاندماج من خلال الوصول إلى الخدمات والوظائف وقبول المهاجرين في التفاعلات الاجتماعية في المجتمع. ويعد

الاندماج الاقتصادي شكل من أشكال الاندماج الاجتماعي للاجئين في المجتمع، ويشير إلى الوصول الكامل والعادل إلى أسواق العمل والخدمات التي تعزز الفرص الاقتصادية وتطوير المهارات، والتمويل وريادة الأعمال، وبشكل عام إتاحة الفرص الاقتصادية للجميع. ويعد الاندماج الاقتصادي وفتح الفرص الاقتصادية أمام الفئات الاجتماعية المحرومة جزءًا لا يتجزأ من أجل تحقيق التنمية المستدامة[7].

الإطار النظري للبحث:

مفهوم الاندماج الاقتصادي:

يمثل الاندماج الاقتصادي الأساس في الاندماج الاجتماعي والهدف الذي تسعى إليه الدول المستقبلة للمهاجرين لما ينطوي عليه هذا الجانب من الاندماج من منافع تعود لجميع الأطراف؛ المهاجرين أنفسهم والدول المستضيفة، بالإضافة إلى أنَّ الاندماج الاقتصادي الناجح يعد العامل الرئيس لتنمية الأفراد والمجتمعات، وشرط حصول الفرد على نوعية حياة جيدة ومشاركة على كل الأصعدة في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية، ونقطة انطلاق المهاجر في تحقيق اندماجه في المجتمع واكتساب مكانة اجتماعية واقتصادية متساوية في المجتمع المضيف، ولكن لحصول الاندماج الاقتصادي يشترط قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات، والحصول على نوعية حياة جيدة، ومشاركة اجتماعية وسياسية وتقوية شعورهم بالانتماء للمجتمع، وبالتالي تعزيز قدرتهم على التحرر من العجز والفقر والاعتماد الكامل على المساعدات الاجتماعية المقدمة لهم من قبل الدول والمنظمات الدولية، بل ويتعدى الأمر إلى أنْ يسهموا في اقتصاديات البلاد المستضيفة أيضًا[8]، ومن أجل ضمان الاندماج الاقتصادي بأحسن صورة لا بد من تسهيل هذه العملية على اللاجئين، من خلال إزالة جميع العراقيل التي تعيق عملية اندماجهم، بداية من الحواجز اللغوية أو المهنية، وتسهيل الولوج إلى سوق العمل، وعلى الرغم من أنَّ تحقيق الاندماج الاقتصادي للمهاجرين مدعوم أو مقيد بعدد

من المسائل؛ فهو لا يتوقف فقط على الإندماج في نظام السوق من خلال العمل المأجور أو العمل الحر، مؤكدين طبعًا على أهمية العمل بأنه محرك من المحركات الأساسية للاندماج؛ لما يتيحة دخول سوق العمل للمرء من إدراك للمعايير الداخلية من حيث الحياة الاجتماعية والمهنية واكتساب الوضع الاجتماعي، بالإضافة إلى أنه الأساس للرفاه الشخصي والاجتماعي، وعاملًا من عوامل تحقيق الأمن النفسي والاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة والشعور بالانتماء للمجتمع(9)، ولكن الاندماج الاقتصادي يعنى الوصول إلى مجموعة كبيرة من خدمات الدعم، مثل: التمويل، والتدريب، والوصول إلى كل مستويات التعليم والتدريب، والتنسيب الوظيفي، وكذلك توفير بيئة تمكينية داعمة مؤاتية تخضع لقواعد وأنظمة تحكم الحقوق والأمن، وتضمن الوصول إلى التعليم الذي يوفر فرصًا لكسب العيش والاندماج الاقتصادي، فالتعليم الجيد هو الأساس لضمان حصول اللاجئين على المهارات والكفاءات بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للتوظيف والعمل اللائق والمهارات الأكاديمية؛ إذ يساعد إدماج اللاجئين في أنظمة التعليم الوطنية والتدريبات التقنية والمهنية وبرامج التعليم العالي في ضمان حصولهم على مهارات حل المشكلات والمهارات المعرفية الأخرى، والمهارات الشخصية والاجتماعية والمدنية والأكاديمية، ومهارات الإلمام بالحاسوب والإلمام الرقمي المطلوب لسوق العمل؛ إذ يعد فهم نظام السوق والتحديات التي قد يواجهها اللاجئون في الاندماج أساسيًا لوضع استراتيجيات حول أفضل طريقة لتصميم التدخلات التي تعزز اندماجهم الاقتصادي والمشاركة فيها.

إنَّ الاستغلال الصحيح للاجئين من خلال الإفادة من الرأسمال البشري والاجتماعي والمادي والمالي، والقضاء على معوقات الاندماج الاجتماعي وكل ما قد يقف في طريق اللاجئين من طرف اللاجئين أو من طرف المجتمع (كالخوف من الأجانب، أوالفقر في المجتمع المضيف أومحدودية الوصول الى العمل، ومحدودية الوصول الى المعلومات، وتقيد حرية التنقل، ومحدودية الوصول إلى الخدمات وغيرها

الكثير من التحديات التي تواجه اللاجئين) من خلال التدخلات والمساعدات المالية أو المعرفية، والخدمات والبنى التحتية والتكنولوجيا، والتدريب وفق قواعد ومعايير وأنظمة وقوانين، كل هذا يقع في بوتقة تمكين اللاجئين في المجتمعات، وزيادة التماسك الاجتماعي والتماسك الاقتصادي، وتعزيز المشاركة والاندماج في المجتمع(10).

وبحسب تصور الاستراتيجية العالمية التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين للأعوام 2019–2023م، تأتي خطة دعم الفرص الاقتصادية وتعزيزها لصالح المهاجرين، وذلك بتأمين سبل كسب الرزق للاجئين وتسهيلها، وإدماجهم الاقتصادي؛ فقد وضعت عدة بنود أساسية تساعد على الاندماج ولها من الأهمية ما وجدته لعرضها وهي:

– المشاركة في حشد الدعم وتعزيز بيئة داعمة حتى يتمكن اللاجئون من الحصول بشكل قانوني وفعلي على عمل لائق (من خلال الحق في العمل أو امتلاك شركة أو الوصول الى الخدمات المالية أو امتلاك أراضي/ ممتلكات أو حرية التنقل).

– إقامة شَرَاكات مع الهيئات التي تتمتع بالخبرة في هذا المجال من أجل تسهيل إدماج اللاجئين في البرامج / الخدمات القائمة: كإجراء مشاروات مع مختلف أصحاب المصلحة، مثل: مقدمي الخدمات المالية وخدمات تطوير الأعمال التجارية، القطاع الخاص (الشركات، غرف التجارة، وكالات التوظيف، المؤسسات التجارية)، معاهد التدريب العامة والخاصة، الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث. إجراء دراسة حول المؤسسات لمعرفة ما إذا كان الاندماج الاقتصادي ممكنًا (تقرير صادر عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، سبل كسب الرزق للاجئين وإدماجهم اقتصاديًا).

مما سبق عرضه نجد أنَّ الاندماج الاقتصادي هو عملية دينامية تفاعلية تشمل من جهة المهاجرين الذين يضطرون إلى السير في مسار معين لتحقيق

اندماجهم، والمجتمع المضيف الذي يتخذ عددًا من الخطوات لتعزيز هذا الاندماج؛ لذلك فمن الضروري أنْ تتوافر آليات فعالة لضمان اندماج المهاجرين بشكل فعال في أسواق العمل المحلية، ودعم أنشطة الاندماج الاقتصادي من قبل السلطات المحلية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات التجارية، والمؤسسات غير الربحية، وأرباب العمل، كل من هذه المنظمات تكمل الدعم للمهاجرين، وأيضًا فإنَّ السلطات المحلية تلعب دورًا مهمًا في الاندماج للمهاجرين في غالبية البلدان؛ حيث يمكن للسياسات المحلية في مجال الإسكان والمدارس والمساعدة الاجتماعية والتخطيط المكاني أنْ يكون لها تأثير كبير على قدرة المهاجرين على الحصول على عمل، وإنَّ هذه المسئولية للسلطات المحلية تجعلهم شريكًا طبيعيًا في دعم الاندماج لدى المهاجرين، كما أنَّ للكليات والمدارس المهنية دورًا كبيرًا في تحقيق الاندماج؛ حيث تعمل بصفها وسيطة بين السكان المحليين وأرباب العمل. إنَّ المدارس المهنية أساسية لإدماج المهاجرين، وأصحاب العمل هم أهم أصحاب المصلحة الذين يشاركون على المستوى المحلي؛ فيشاركون في شراكات ويعملون معًا لتوفير فرص تدريب على أساس صاحب العمل والمهاجرين، كما يمكن لرابطات أرباب العمل والغرف التجارية أنْ تلعب دورًا مفيدًا في إدماج المهاجرين من خلال توفير الإقامة والتدريب والدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى أنَّ للنقابات دورًا طبيعيًا في المساعدة على تحسين ظروف العمل، ولا يمكن أنْ ننسى أيضًا الدور الذي تلعبه مؤسسات القطاع الخاص غير الهادفة للربح التي تلعب دورًا فعالًا في إدماج المهاجرين أيضًا، كأن تقوم بدورات تدريبية مخصصة قصيرة الأجل للمهاجرين موجهة لاحتياجات أصحاب العمل المحلين[11].

الإجراءات المنهجية للبحث:

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية؛ حيث اعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي التحليلي بشقيه الكمي والكيفي، ولتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته

اعتمدت الباحثة على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة وطريقة المقابلة المفتوحة، وهي إحدى الطرق الكيفية في جمع البيانات، ولجأت الباحثة لتلك الطريقة لتدعيم البيانات والمعلومات التي جمعتها بطريقة كمية، واعتمدت الباحثة في جمع البيانات على أداة الاستبيان، والمقابلة لتدعيم النتائج. مثّل مجتمع البحث العام جميع السوريين الموجودين في جمهورية مصر العربية المسجلين وغير المسجلين لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين والذي بلغ عددهم 132.871 من بينهم 55.328 طفلًا (تقرير الخطة الإقليمية للاجئين، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2019–2020م)، وبالنسبة لعينة البحث فقد بلغ حجم العينة (186فردًا سوريًا، 120 من الذكور بنسبة 64.5%. و66 من الإناث بنسبة 35.5%)، واُختيرت مفرداتها بطريقة عمدية.

نتائج البحث ومناقشتها:

أولًا: مستوى الاندماج الاقتصادي لدى السوريين في المجتمع المصري:

يتضمن الاندماج الاقتصادي أبعادًا مختلفة تتراوح بين تحسين فرص الحصول على العمل؛ أي تسهيل تنقل العمال ومواءمة الوظائف والمهارات، وتحسين فرص كسب العيش وفرص العمل والحماية، ومعلومات سوق العمل واستغلال المهارات المهنية والارتقاء بها (دورات تطوير المهارات والتعليم القائم على العمل والإرشاد الوظيفي والاعتراف بالمهارات والتحقق من صحتها)، والدعم العام من قبل مؤسسات الدولة وحكومات الدول المستقبلة وغيرها من الأبعاد. تحاول الباحثة في الجدول التالي عرض أهم العوامل المساعدة في تحقيق الاندماج الاقتصادي للمهاجرين السوريين في المجتمع المصري:

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	أتعامل بسهولة مع المصريين في نطاق العمل	2,11	1,209	متوسط	1
2	أسعى لتوفير فرص عمل للمصرين والسوريين على حد سواء من خلال عملي	1,28	1,422	ضعيف	3
3	استطعت أن أشارك من خلال عملي في عجلة الاقتصاد في مصر كمنتج أو مستهلك.	1,67	1,306	متوسط	2
4	أحرص دائمًا على المشاركة في الاجتماعات التي تقوم على مستوى المستثمرين السوريين في مصر	0,74	1,163	ضعيف	5
5	تعاونت مع شركاء مصريين في تأسيس أعمال	0,93	1,265	ضعيف	4

كشفت التحليلات الإحصائية التي يعرضها الجدول السابق لمستوى الاندماج الاقتصادي للمهاجرين السوريين في المجتمع المصري تحقيق مؤشرات عند مستوى سهولة تعامل المهاجرين السوريين مع المصريين في نطاق العمل بمتوسط حسابي2.11، وتعود سهولة التعامل بين السوريين والمصريين في سوق العمل إلى التقارب الثقافي بين المجتمعين بالإضافة إلى عامل اللغة الذي يسهل عليهم الاندماج بكل سلاسة في المجتمع المصري؛ فاللغة تعد من أهم العوامل المساعدة على الاندماج لما لها من دور في تحديد مسار المهاجرين وخاصة في نطاق سوق العمل، وخلق حالة نموذجية من العيش المشترك. لقد شكل السوريون ظاهرة اقتصادية واستثمارية جيدة في مصر؛ فهناك الكثير من المستثمرين السوريين الذين نجحوا في خلق مشاريع لهم على

الأراضي المصرية، على عكس نظرائهم من المهاجرين في الدول الأخرى كتركيا وألمانيا؛ حيث كان إتقان اللغة فيها من أكبر عوائق اندماجهم اقتصاديًا.

تلتها نسبة 1.67، لمشاركة السوريين في عجلة الاقتصاد المصري منتجين أو مستهلكين؛ فقد أدخل السوريون العديد من المجالات الخدمية والصناعية إلى جمهورية مصر العربية، وإذا كانت المطاعم السورية هي النشاط التجاري الأكثر انتشارًا للسوريين فإنها ليست النشاط الوحيد، بل توسعت استثماراتهم في مجالات عديدة وأصبحوا يستثمرون في مجال الصناعة في المدن الصناعية، وكذلك في مجال التطوير العقاري، كما يعملون في مجال صناعة المنسوجات والحرف التقليدية والإكسسوارات، وتشير الأرقام الصادرة في سنة 2017م عن ثلاثة من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها: برنامج الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، تحت عنوان " توفير فرص العمل يحدث الأثر المنشود" يكشف عن أنَّ استثمارات السوريين في مصر بلغت 800 مليون دولار. وعند قيام الباحثة بمقابلات مع المهاجرين السوريين من أبناء الجالية السورية أشاروا إلى أنهم عندما وصلوا إلى مصر بدؤا أعمالهم بمجالات مختلفة عمَّا كانوا يعملون بها في سوريا؛ فلم يكّن التخصص يشكل عائقًا أمام اندماجهم في سوق العمل وحصولهم على فرص لتحقيق استقلالهم المادي؛ إضافة إلى أنَّه هناك العديد من النساء اللاتي بدأن أعمالهن وإعالة أسرهن بأعمال ضمن منازلهن كفتح ورشات للخياطة أو التخصص في مجال الأكل المنزلي (الأكل البيتي). لقد أثبت السوريون جدارتهم في سوق العمل المصري ببحثهم عن فرص العمل دون خجل من أي مهنة على الرغم من حصول أغلبهم على مؤهلات جامعية ومؤهلات عليا؛ فالشعب السوري يمتلك ثقافة قائمة على حب العمل والسعي الجاهد إليه دون النظر إلى مؤهل أو شهادة، يهمه العمل الجاد والمميز، كل هذه الأنشطة الاقتصادية لها تأثير في المجتمع المصري بشكل مباشر أو غير مباشر؛ فقد أصبحت بيئة الأعمال متأثرة بالأسلوب السوري في الإدارة، وفي تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة على نحو أصبحت معه أكثر تنافسية للعامل المصري،

وكذلك للمستثمر المصري الصغير، بالإضافة إلى تمكين السوريين من الإسهام في تعزيز الاقتصاد المصري من خلال الطلب على المنتجات وزيادة الاستهلاك؛ فعندما يُنشئ المهاجرون في أي مكان مشروعات اقتصادية؛ فإنهم يضيفون إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلد المعني، وينشئون فرص عمل لأبناء هذا البلد أنفسهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا أثر مضاعف للاستثمار، فضلًا عن الاستهلاك، وهذا ما أحدثته استثمارات السوريين في مصر من خلق فرص عمل وتشغيل وتحسين للاقتصاد المصري، كل ذلك أسس شبكة من العلاقات الاجتماعية عمادها العمل وهو ما يؤسس لعلاقات يسودها التواصل اليومي المستمر، وهو من أهم محددت الاندماج في مجتمع جديد. بينما جاءت النسبة الأقل حول تعاون المهاجرين السوريين مع شركاء مصريين في تأسيس أعمال استثمارية بمتوسط حسابي (0.93)، ويعود ذلك إلى أن أفراد العينة كانوا من أصحاب الدخل المتوسط إلى المحدو،د وتراوحت أعمالهم بين افتتاح محلات تجارية ومشاريع متوسطة لا تتطلب التعاون مع مستثمرين مصريين. نستنتج مما سبق أنَّ وجود المهاجرين السوريين حقق اندماجًا اقتصاديًا في المجتمع المصري انعكست نتائجة عل الطرفين.

وبالاستناد إلى بعض الرؤى المفسرة للاندماج الاجتماعي للأفراد في المجتمع؛ يمكن للباحثة تفسير الاندماج الاقتصادي بالنسبة للمهاجرين السوريين في مصر من خلال تناول "جيدينز" لمفهوم الاستيعاب في كتابه "الطريق الثالث"، الذي بيَّن فيه أنَّ السياسات الجديدة تعرف المساواة على أنها الاستيعاب، وتعني أنْ يتمتع جميع الأفراد في المجتمع بالمواطنة بما تتضمنة من حقوق وواجبات مدنية وسياسية، بالإضافة إلى حصولهم على فرص المشاركة الكاملة في المجال العام، وخصوصًا في الحصول على فرص العمل؛ لأهمية العمل ودوره في مساعدة الأفراد لتحقيق ذواتهم وتقديرها، بالإضافة إلى تأمينه دخلًا يعطيهم الإحساس بالاستقرار في الحياة، ويخلق مستوى أفضل لمعيشتهم، ويقيهم من الوقوع في دوامة الاستبعاد الاجتماعي، بل على العكس إنَّ العمل يعد مجالًا مهمًا يكتسب من خلاله الفرد عادات المجتمع وقيمه

وتقاليده، التي تمكنه من التعايش والاندماج مع المجتمع المضيف، وبالتالي فإنَّ القدرة على الالتحاق بالعمل هي أحد أهم الفرص التي يجب أنْ تتاح للفرد.

ووفقًا لنظرية الممارسة يرى "بورديو" أنَّ الاندماج الاجتماعي عملية تتحقق للفرد بموجب الهابيتوس الذي يُكتسب طوال الفترة الزمنية من خلال التنشئة والتعليم، ويكون لدى الفرد رأس مال نوعي مخزون بشكل لا إرادي، يمكن الأفراد من التعامل مع العالم الاجتماعي من خلال مجموعة من الاستعدادات تجعله قادرًا على ممارسة أفعال مختلفة في بنية إطار بنية محددة، وهذا حال المهاجرين السوريين الذين تمكنوا بما يملكونه من رأس مال نوعي (هابيتوس) من أنْ يتفاعلوا مع البيئة الاجتماعية، وينخرطوا في الممارسات المتنوعه، ومنها الممارسات الاقتصادية والعمل الذي خلق لديهم القدرة على إدراك عالمهم الاجتماعي المحيط وفهمه؛ وبالتالي حققوا الاندماج فيه.

إذًا ومن خلال الممارسات اليومية والنشاطات والمشاركة والتفاعل بين جماعات المهاجرين والسكان الأصليين؛ أي بين المهاجر الفرد (هابيتوس الفرد) وجماعة الجيران المحيطين حوله (هابيتوس الجماعة)، يؤدي ذلك إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي في المجتمع المضيف من خلال استخدام مختلف أشكال رأس المال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

وعليه فإنَّ واقع الاندماج الاجتماعي للمهاجرين والمجتمع المضيف يتوقف على ما يمتلكه هؤلاء من رأس مال نوعي يساعدهم على تحقيق الاندماج؛ وبقدر ما يمتلك المهاجر رأس مال نوعي بقدر ما يساعده هذا على إعادة إنتاج البناءالاجتماعي من خلال سياق تُقيم فيه مختلف أشكال رأس المال (اجتماعي _ ثقافي_ اقتصادي). والهابيتوس الذي يمتلكة المهاجرون يمكنهم من التكييف والاندماج، فهو يخلق لديهم ممارسات جديدة مع أفراد المجتمع المضيف من خلال تبادل صور رأس المال الاجتماعي.

ثانيًا: المعوقات الاقتصادية لاندماج المهاجرين السوريين في المجتمع المصري:

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	أعاني من القيود المفروضة على التراخيص والمؤسسات والجمعيات والمصانع والموافقات الأمنية المرتبطة بها.	0.97	1,10	ضعيف	1
2	تواجهني صعوبات في الحصول على تصاريح للعمل.	1,01	1,09	ضعيف	2
3	أعاني من التمييز في العمل بسبب تفرقة صاحب العمل بين الجنسية المصرية والجنسية السورية.	1,15	1,19	ضعيف	3
4	اعاني من ارتفاع قيمة الضرائب المفروضة على المنتجات.	1,17	1,10	ضعيف	4
5	أعاني من انخفاض أجور العمل بالنسبة إلى اللاجئين السوريين.	1,20	1,01	ضعيف	5
6	أواجه تهديدًا في الحصول على الغذاء بسبب التضخم المتزايد في أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية وتدهور أسعار الصرف.	1,67	1,04	متوسط	6
7	تأثرت سلبًا بالوضع الاقتصادي في مصر.	1,70	0,891	متوسط	7
8	أعاني من تكلفة تأشيرة الإقامة المرتفعة في مصر.	1,72	1.01	متوسط	8
9	أعاني من محاولة إيجادي فرص لكسب العيش في مصر.	1,77	0,982	متوسط	9

كشفت نتائج الجدول السابق حول المعوقات الاقتصادية لاندماج المهاجرين السوريين عن وجود عدد من العوائق التي تحد من اندماج السوريين في المجتمع المصري تباينت من حيث شدتها، وتبيَّن أنَّ إيجاد فرصة لكسب العيش في مصر من أكثر العقبات التي يعاني منها السوريين؛ حيث جاءت النتيجة 1.77، تلتها معاناة السوريين في ارتفاع تأشيرة الأقامة بنسبة 1.72. ولم تكن باقي الأسباب والمعوقات أقل أهمية؛ إذ بينت النتائج تأثر السورين سلبًا بالوضع الاقتصادي في مصر بنسبة 1.70، وما يواجهونه من تهديدات في حصولهم على الغذاء بسبب التضخم المتزايد لأسعار السلع الغذائية وغير الغذائية، وتدهور أسعار الصرف بنسبة 1.67. كما وقد سجل انخفاض أجور العمل بالنسبة للسورين نسبة 1.20. وتوزعت باقي المعوقات بين ما يعانية السوريين في سوق العمل من تمييز واستغلال وارتفاع قيمة الضرائب المفروضة على المنتجات بنسبة 1.17. لتسجل القيود المفروضة على التراخيص والمؤسسات والجمعيات والمصانع النسبة الأقل بنسبة 0.97.

مما سبق عرضه يمكننا تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات ترتبط بمشكلات المهاجرين السوريين المتعلقة بسوق العمل، والحصول على تصاريح للعمل التي تعد العقبة الكبرى لدى السوريين في مصر، بالإضافة إلى تكلفة الإقامة المرتفعة، ناهيك عما يعيشه السوري من حالات التميز والاستغلال في العمل، وما يتبعه من انخفاض في الأجور يصل في بعض الأوقات إلى صعوبة إيجاد عمل لكسب العيش، ومجموعة ترتبط بمعوقات داخل مصر بداية من القيود والموافقات الأمنية المتعلقة بتراخيص المؤسسات والجمعيات والمصانع وغيرها، وأيضًا ارتفاع قيمة الضرائب المفروضة على المنتجات، مما يشكل تهديدًا حقيقيًا للسوريين وخاصة الفئات المستضعفة منهم من ذوي الدخل والإمكانيات الاقتصادية الضعيفة جدًا.

هناك معوقات كثيرة يعاني منها السوريون في سوق العمل المصري تحدُ من اندماجه، وبالتالي تفقدة القدرة على الاستقلال المادي الذي يؤدي بدوره إلى رفاهه الاجتماعي، فعلى الرغم من أنَّ تدفق المهاجرين السوريين على مصر أفاد مصر من

نواحي عديدة؛ فقد أسهم السوريون في دعم الطلب على السلع الاستهلاكية، وزيادة المساعدات الخارجية، وخلق فرص عمل، هذا كله من شأنه أنْ يؤثر على الاقتصاد المصري ويدفعه نحو الأمام منذ عام 2012م، ومع ذلك فقد وجد السوريون أنفسهم أمام عوائق كثيرة تحول دون اندماجهم التام في سوق العمل؛ فزيادة التنافس على فرص العمل في القطاع غير الرسمي يؤدي إلى خفض الأجور وتدهور الأوضاع الاقتصادية، كما أنَّ تضخم زيادة الطلب على السلع المحدودة يؤدي إلى ارتفاع أسعارها...، وللأسف إنَّ العبء الاقتصادي المتدهور بطبيعة الحال يتراكم في الغالب على الفئات المستضعفة ومن ضمنها المهاجرين.

الاستخلاصات النهائية للبحث:

1. أدى تجانس الخصائص الاقتصادية بين المهاجرين السوريين والمجتمع المصري، ووجود فرص اقتصادية للإنتاج والمنافسة واعتبار مصر أرضًا خصبة مناسبة للعمل والاستثمار إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي ووجود منفعة لكلا الطرفين.
2. أسهمت الاستثمارات والمشاريع للمهاجرين السوريين في عجلة الاقتصاد المصري بوصفهم منتجين ومستهلكين.
3. الحصول على الإقامة القانونية من أكبر المشكلات التي عانى منها المهاجرون السوريون، وحدت من اندماجهم وحصولهم على العمل وإحساسهم بالاستقرار في المجتمع المصري.
4. أدى الوجود السوري في المجتمع المصري إلى خلق حالة نموذجية من العيش المشترك التي سهلت عملية الاندماج الاجتماعي _ الاقتصادي بين المكونين.
5. يعد نقص الموارد الأساسية وانعدام الأمان بشأن المستقبل، ونوع الإقامة الممنوحة للاجئ من العوامل التي تؤثر في قدرة اللاجئين على الاندماج مع المجتمع المضيف.

التوصيات والمقترحات:

من التوصيات والمقترحات العملية التي يمكن صياغتها من خلال دراستنا لتفعيل الاندماج الاقتصادي وتعزيزه في المجتمعات المضيفة، ومعرفة أهم العقبات التي تعترض المهاجرين القسرين في المجتمع المصري، وتحول دون اندماجهم الفعال نذكر منها ما يلي:

1. توفير مزيد من التمويل لإيجاد سبل لكسب الرزق بما في ذلك دورت معتمدة للتدريب المهني الموجه نحو السوق، وتحسين فرص التسويق لرواد الأعمال وبرامج الادخار المجتمعي، وتقديم التمويل لأولي للمشروعات الناشئة المجدية.
2. على الدولة المصرية أنْ تفيد من قدرات ومهارات المهاجرين وتتبادل معهم الخبرات والمهارات التي يحملونها، لما يمكن أنْ يحمل ذلك معه من إسهام في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، والعمل على مساعدتهم في تذليل العقبات أمامهم من خلال الحصول على تصاريح العمل لاستثماراتهم في البلد والتي تعود منافعها لكلا الطرفين.
3. فيما يتعلق بمشكلة الإقامة والتي تعد من أكبر العقبات التي تقف أمام أغلب السوريين الموجودين على أراضي الدولة المصرية، فعلى الحكومة المصرية ممثلة بوزاراتها (وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية) إجراء تسهيلات الحصول على الإقامات في البلد لكي يتمكن السوريون من الحصول على حرية أكبر في التنقلات ولم شمل الأسر وأيضًا الحرية في العمل.

الهوامش

(1) تقرير المفوضية السامية لشئون للاجئينUNHCR، 2020.

(2) المنظمة الدولية للهجرة: 2013.ص 76.

(3) محمد مصفى العبد الله (2018)، العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا: دراسة تحليلية، مجلة الطريق للتربية والتعليم، المجلد 5(3).ص4

(4) Zeinab Cherri.(2016). The Lebanese-Syrian crisis; impact of influx of Syrian Refugees to an already weak state.University of Oviedo. Oviedo. Asturaian

(5) المنظمة الدولية للهجرة.2013، ص 76.

(6) Edmonston,B.&Michalowski,M.(2004).International Migration.in Siegel, Jacob& Swanson, David. (Eds.), the Method and Materials of Demography, Second Edition, USA , Elsevier Academic press

(7) Ritzer,George.(1992).Contemporary Sociological Theory.3th Ed.,New York, McGraw Hill.Inc,P456

Bakker Linda&Dagevos Jaco& Engbersen Godfried.(2014) The importance of Resources and Security in the Socio-Economic Integration of Refugees.Astudy on the Impact of length of Stay in Asylum Accommodation and Residence Status on Socio-Economic Integration for the Four Largest Refugee Groups in the Netherland. Sociology Department.Erasmus University Rotterdam.Netherlands. P433

(8) Nikuze. CHRISTINE. (2011). STRATÉGIES D'INTÉGRATION PROFESSIONNELLE DE FEMMES, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL Service des bibliothèques:p6

(9) روجير زيتر وإيلويس روديل.(2018).. حق اللاجئين في العمل والوصول إلى أسواق العمل: القيود والتحديات وسبل التقدم للأمام.النشرة القسرية58.ص4.

(10) Nikuze,2011,P10

(11) OEGD organization for economic co-operation and development, 2006, p 11-16

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية.(2017).اللاجئون السوريون: مأساة العصر ومخاطر المستقبل.
2. الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين الماد 1-2 www.unhcr.org
3. تقرير المفوضية السامية لشؤون للاجئينUNHCR. 2020.
4. تقرير منظمة الدولية للهجرة. 2013.
5. تقرير الهجرة العالمي 2020م، IOM.
6. روجير زيتر وإيلويس روديل، (2018)، حق اللاجئين في العمل والوصول إلى أسواق العمل: القيود والتحديات وسبل التقدم للأمام، النشرة القسرية58.
7. محمد مصفى العبد الله، (2018)، العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا: دراسة تحليلية. مجلة الطريق للتربية والتعليم، المجلد 5(3).

- **المراجع الأجنبية:**

1. Edmonston,B.&Michalowski,M.(2004).International Migration.in Siegel,Jacob& Swanson,David.(Eds.),the Method and Materials of Demography,Second Edition,USA , Elsevier Academic press.
2. Ritzer,George.(1992).Contemporary Sociological Theory.3th Ed.,New York, McGraw Hill.Inc.
3. Bourdieu,Pierre.(1985).The form of capital.In J.G. Richardson(Ed.),Handbook of theory and research for the Sociology of education (pp.58-2410). New york,Greenwood.
4. Zeinab Cherri.(2016). The Lebanese-Syrian crisis; impact of influx of Syrian Refugees to an already weak state.University of Oviedo. Oviedo. Asturaian.
5. ,OEGD organization for economic co-operation and development.(2006) from immigration to integration local solution to a global challenge.
6. Nikuze. CHRISTINE. (2011). STRATÉGIES D'INTÉGRATION PROFESSIONNELLE DE FEMMES, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL Service des bibliothèques,
7. Bakker Linda&Dagevos Jaco& Engbersen Godfried.(2014) The importance of Resources and Security in the Socio-Economic Integration of Refugees.Astudy on the Impact of length of Stay in Asylum Accommodation and Residence Status on Socio-Economic Integration for the Four Largest Refugee Groups in the Netherland. Sociology Department.Erasmus University Rotterdam.Netherlands

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 83
January 2022

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233